بحث بعنوان

أضرار الاقتصاد الخفي والمعالجة القانونية لها في ظل الأنظمة السعودية وعلى ضوء رؤية ٢٠٣٠

Search title

The damages of the hidden economy and the legal treatment of it under the Saudi regimes and in the light of Vision 2030

إعداد

د. فهيم عمر فهيم عايد

أستاذ القانون العام المساعد

كلية الحقوق ـ جامعة دار العلوم

الرياض ـ المملكة العربية السعودية

Prepare

Dr.. Fahim Omar Fahim Ayed

Assistant Professor of Public Law

Faculty of Law - University of Dar Al Uloom

Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

الآية ٧٦ من سورة يوسف

شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أعانني على القيام بهذا العمل وإخراجه بهذه الصورة

ويتقدم الباحث بالشكر لعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة دار العلوم على الدعم المادي للمشروع.

(The authors extend their appreciation to the Deanship of Post Graduate and Scientific Research at Dar Al Uloom University for funding this work.)

أضرار الاقتصاد الخفي والمعالجة القانونية لها في ظل الأنظمة السعودية وعلى ضوء رؤية ٢٠٣٠

فهيم عمر فهيم عايد .
قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة دار العلوم الرياض ،المملكة العربية السعودية .
البريد الإلكتروني:dr.Fahim.ayed@gmail.com

ملخص البحث:
الاقتصاد الخفي موجود في كافة اقتصاديات دول العالم النامية والمتقدمة وتوجد له تعريفات متنوعة حسب الجانب الذي تتناول به الدراسة هذا الاقتصاد وقد تناول البحث في المبحث التمهيدي ماهية الاقتصاد الخفي من خلال المطلب الأول بعنوان تعريف الاقتصاد الخفي والمطلب الثاني عن أسباب الاقتصاد الخفي المتعددة التي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى فبجانب ارتفاع أسعار الضرائب والقود الحكومية وندرة السلع نجد التستر التجاري من الأسباب الرئيسية للاقتصاد الخفي في السعودية والمطلب الثالث أنواع الاقتصاد الخفي كما قسمه علماء الاقتصاد إلى اقتصاد مشروع وغير مشروع وأيضا بعض الأنشطة الخفية في الاقتصاد السعودي تختلف عن مثيلاتها فنجد العمالة غير النظامية والتهرب الزكوي والتحويلات
المالية

للاقتصاد الخفي أضرار كثيرة في المملكة العربية السعودية تم تناولها في المبحث الأول حيث تعرض المطلب الأول للأضرار الاقتصادية مثل عدم استقرار السياسات الاقتصادية وتشوه الأسعار والمطلب الثاني بعنوان الأضرار المالية والتي تتمثل في فقدان خزانة الدولة السعودية لعائدات كثيرة نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي ، وتناولنا في المبحث الثاني المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية ورؤية ٢٠٣٠ وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية والمطلب الثاني عن المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي على ضوء رؤية ٢٠٣٠ تفعيلاً للمحور الثاني من الرؤية وهو اقتصاد مزدهر ويم تنفيذ ذلك من خلال استراتيجيات متعددة منها استهداف الاقتصاد غير الرسمي وتحسين وضعه وإضفاء الطابع الرسمي عليه لتجنب آثارة السلبية.

الكلمات المفتاحية :أضرار، الاقتصاد، الخفي، المعالجة القانونية، الأنظمة السعودية .

The damages of the hidden economy and the legal treatment of it under the Saudi regimes and in the light of Vision 2030

Fahim Omar Fahim Ayed
Department of of Public Law ,Faculty of Law , University of Dar Al Uloom, Riyadh , Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: dr.Fahim.ayed@gmail.com

Abstract:

The hidden economy is present in all the economies of the developing and developed countries of the world There are various definitions of it according to the aspect in which the study deals with this economy The research in the introductory topic dealt with the nature of the hidden economy through the first requirement entitled Definition of the shadow economy and the second requirement about the causes of the shadow economy multi The severity of which varies from one country to another. In addition to the high prices of taxes, government fuel, and the scarcity of goods, we find commercial concealment among the main causes of the hidden economy in Saudi Arabia, and the third demand Types of the hidden economy, as economists divided it into a legitimate and illegitimate economy, and also some hidden activities in the Saudi economy differ from their counterparts, so we find irregular employment, zakat evasion and financial transfers The hidden economy has many damages in the Kingdom of Saudi Arabia, which were dealt with in the first topic, where the first demand was exposed to economic damages, such as the instability of economic policies and distortion of prices, and the second demand entitled financial damages, which is represented in the loss of the Saudi state treasury of many revenues as a result of the existence of the hidden economy. In the second topic, we dealt with the legal treatment of the damages of the hidden economy in the Saudi

regulations and Vision 2030. This topic was divided into two demands, the first is the legal treatment of the damages of the hidden economy in the Saudi regulations, and the second requirement is about the legal treatment of the damages of the hidden economy in the light of Vision 2030 in order to activate the second axis of the vision, which is a prosperous economy and this is implemented Through multiple strategies, including targeting the informal economy, improving its status, and formalizing it to avoid its negative effects

Keywords: Damages, Economy, Hidden, Legal Treatment, The Saudi Regimes.

مقدمه

الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه على هذه الأرض، كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعلياً مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة .إلا أنه مع ذلك فان الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت.

اعتقد كثير من الاقتصاديين في بداية الستينيات من القرن الماضي بثنائية الاقتصاد في الدولة الواحدة، أي أن الاقتصاد الخفي يعمل منفردا ولا علاقة له بالاقتصاد الرسمي، بمعنى أن كلا منهما يعمل وفقا لمنظومات وقواعد مختلفة، وأن الاقتصاد الخفي يلعب دورا هامشيا لا يظهر إلا في أوقات الأزمات، سواء كانت (اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو اجتماعية) [١].

ولقد أثبتت الدراسات أن الاقتصاديات الخفية بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب .بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية[٢] .

وتتصدَّر المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية الأقل حجماً للاقتصاد الخفي، كما أنها تحتل مرتبة متقدمة على مستوى الدول الخاضعة للبحث في مجال الدراسات التطبيقية. وعلى الرغم من ذلك، توجد عدد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المحفِّزة، والتي تعمل بدورها على زيادة معدلات الاقتصاد الخفي واتساع قاعدتها بصورة كبيرة[٣].

إ ن طبيعة الاقتصاد الخفي في السعودية تختلف عن مثيلاتها في دول أخرى، حيث لا يعد التهرب الضريبي بمفرده العامل الأساسي لتزايد حجم الاقتصاد الخفي في المملكة، بل إن ضَعف تطبيق الأنظمة في سوق العمل، وفي سوق السلع والخدمات، وانخراط العمالة الأجنبية النظامية وغير النظامية في عمليات التستر التجاري والغش

---

[١] محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، بحث لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، غير منشور، كلية الدراسات العليا جامعة سعد دحلب، البليدة، ٢٠٠٥ م، ص١٥.

[٢] حيان حسن، اقتصاد الظل أو لاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٧ م، ص ٣.

[٣] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، ٢٠٠٦ م، ص ٦.

التجاري، وظاهرة قضايا الفساد الإداري والمالي الناجمة عن قصور عملية المراجعة والتدقيق؛ هي التي أدت إلى تزايده[١].

إن تنامي تلك الظاهرة في الإقتصاد السعودي يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني فضلا عن أن الاقتصاد الخفي له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد السعودي؛ إذ يسهم في تعثر "سياسة السعودة" وتفاقم مشكلة البطالة، ويزيد من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد السعودي، ويعيق ويشوه النمو الاقتصادي، كما أن نمو حجم الاقتصاد في المملكة يساهم في اتساع ظاهرة تشوه الأسعار، وأيضاً هروب الأموال غير المشروعة.

أهمية البحث:

يعد موضوع الاقتصاد الخفي من المواضيع الحديثة في الدراسات الاقتصادية في العديد من دول العالم، وهذا راجع لانعكاساته على اقتصاديات الدول كتأثير على البرامج التنموية، وضعف مداخيل الخزينة العمومية من جراء التهرب الضريبي، والأضرار التي تحدثها المنتجات والخدمات التي لا تخضع للمراقبة من طرف الهيئات المؤهلة لحماية المستهلك.

وتتحدد أهمية البحث في كيفية المعالجة القانونية للأضرار الاقتصادية والمالية الناتجة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وكيفية إيجاد سبل معالجة قانونية لها بالنظام السعودي وفي ضوء رؤية ٢٠٣٠ لتفادي الأضرار الاقتصادية والمالية المرتبطة بتلك الظاهرة مما يساعد على تقليل هذه الأضرار والقضاء عليها ودفع عجلة التنمية المستدامة ودعم الاستقرار الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة.

ثالثاً: أهداف البحث: -

لم تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي خفية، فهناك دراسات وبحوث متعددة عرَّفت مفهومه، وحدَّدت أسبابه وأبعاده السلبية، وأساليب تقييمه، وطرق الحدِّ منه، حتى أصبحت جزءًا من تلك الدراسات. فقد أظهرت دراسات أجراها صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الخفي تزداد معدلاته في الدول النامية.

وعلى ذلك تتمثل أهداف هذا البحث في الوصول للآتي: -

-تحديد مفهوم الاقتصاد الخفي وأسبابه وأنواعه.

-دراسة الأضرار الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية.

---

[١]فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره، دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٢: ٢٠٠٨ م، ص١٨.

-وضع معالجة قانونية لأضرار الاقتصاد الخفي الاقتصادية والمالية بالأنظمة السعودية وعلى ضوء رؤية ٢٠٣٠.

رابعاً: إشكالية البحث: -

تتمثل الإشكالية الرئيسية في ندرة الأرقام الحقيقية عن حجم الاقتصاد الخفي في المملكة خاصة في السنوات الأخيرة كما توجد صعوبة في تحديد جوهر الاقتصاد الخفي، وسنحاول أن نناقش مفهومه – أنواعه – أسبابه – أضراره ...– إلخ، ويزيد الإشكالية تعقيدًا أنَّه اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ السرية أو اللاعلنية، متعدد الغايات لكنَّه ذو نزعة اقتصادوية، والاقتصادوية تعني رفض تعقد الظواهر وإرجاعها جميعًا إلى وجهها الاقتصادي وحده فقط.

فظاهرة الاقتصاد الخفي تتسبب في العديد من الاضرار الاقتصادية والمالية وتؤثر بشكل مباشر على التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية وتحدث أضراراً مالية تتمثل في فقدان الدولة لجانب كبير من الإيرادات مما يزيد من حدة العجز في الموازنة العامة.

خامساً: فروض البحث:

-من المتوقع وجود أضرار اقتصادية كثيرة لظاهرة الاقتصاد الخفي على المتغيرات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وعلى التنمية المستدامة.

-من المتوقع وجود أضرار مالية لظاهرة الاقتصاد الخفي تؤثر سلباً على الإيرادات وتزيد من حدة العجز في الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية.

-عند وضع معالجة قانونية للأضرار الاقتصادية والمالية الناتجة عن الاقتصاد الخفي من المتوقع أن يتحقق دعم للاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحفيز الإيرادات في المملكة العربية السعودية على ضوء رؤية ٢٠٣٠.

سادساً: منهج البحث: -

يعتمد البحث على أسلوب البحث الاقتصادي الذي يستخدم أكثر من منهج حيث سيتم استخدام المنهج الاستقرائي والذي يتم من خلاله دراسة ماهية الاقتصاد الخفي (تعريفه وأسبابه وأنواعه) مع إلقاء الضوء على المملكة العربية السعودية محل البحث من ثنايا الكتابات السابقة والبيانات والإحصائيات المتاحة المعنية بتلك الظاهرة للوقوف علي أسبابها وأضرارها إلي جانب استخدام منهج الاستنباط حيث يتم استخلاص نتائج وأضرار ظاهرة الاقتصاد الخفي على المتغيرات الاقتصادية والتنمية المستدامة

وأضرارها المالية التي تؤثر في جانب الإيرادات العامة بموازنة المملكة كنتيجة طبيعية لحرمان الموازنة من إيرادات كانت ستؤول إليها،[١].

سابعاً: خطة البحث: -

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسيين تسبقها مقدمة وتعقبها نتائج وتوصيات فقد جاء المبحث التمهيدي بعنوان ماهية الاقتصاد الخفي وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب المطلب الأول بعنوان مفهوم الاقتصاد الخفي وجاء المطلب الثاني بعنوان أسباب الاقتصاد الخفي ثم المطلب الثالث بعنوان أنواع الاقتصاد الخفي والمبحث الأول بعنوان أضرار الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول الأضرار الاقتصادية والمطلب الثاني تناول الأضرار المالية ثم نتناول في المبحث الثاني المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية ورؤية ٢٠٣٠ وذلك من خلال مطلبين المطلب الأول بعنوان المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية والمطلب الثاني بعنوان المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي على ضوء رؤية ٢٠٣٠.

(١) محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد: "كتابة البحوث العلمية ورسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٧، الطبعة الأولي، صـ ٢٣

المبحث التمهيدي

ماهية الاقتصاد الخفي

لا يوجد تعريف موحد ومحدد للإقتصاد الخفي، نظراً لتتشابك وتتعدد أنشطتة وأبعاده فله أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية ورغم تنوعه من حيث الهدف – الآلية – الإجراءات، إلا أنه توجد عوامل مشتركة بين مكوناته، تعتبر أداة لتمييزه عن غيره من قطاع عام أو خاص منظم أو مشترك.

وعلى الرغم من الجهد المبذول حديثاً للتحكم في هذا المفهوم والتوضيح المنهجي، فإن المحاولات الرامية إلى الوصول إلى تعريف دقيق للاقتصاد الخفي يقبله الجميع والمحاولات التي تمت حتى الآن تبين وجود صعوبة فقد أطلقت عليه مسميات كثيرة ومتعددة حسب وجهه نظر الدراسة والجانب الذي تناولت به أبعاد الاقتصاد الخفي، خاصة وأن هذا المصطلح يشمل تشكيلة من الوضعيات وعددا أكبر من الحقائق غالباً ما تكون متراكبة[١] .وقد أفضى تعدد الدراسات وتنوع مقارباتها وكذا توجيهها إلى نتائج محتشمة، غير أن ذلك لم يساعد على بروز تعريف موحد وعملي بل على عدة تعاريف تقوم على بعض المعايير والخصائص مرتبطة أساسا بالنشاط[٢].وقد قسم علماء الإقتصاد الإقتصاد الخفي نوعان، أحدهما مشروع والآخر غير مشروع، وله أسباب متعددة.

ولبيان مفهوم الإقتصاد الخفي وأسبابه، وأنواعه يتسنى لنا تناوله في مطالب ثلاث كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي.

المطلب الثاني: أسباب الاقتصاد الخفي.

المطلب الثالث: أنواع الاقتصاد الخفي.

---

[١] عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار الحوار المتمدن-العدد :٣٣٩١(٩ / ٦ / ٢٠١١)، ص٥.

[٢] رشيدة حمودة، استراتجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة" دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر .(" ٢٠١٢ م، ص ٣٣ - بحث تكميلي لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد الخفي

لتحديد مفهوم الاقتصاد الخفي سوف نتناول تعريفه، وبيان معاييره، ثم خصائصه على النحو التالي: -

أولاً: تعريفات الاقتصاد الخفي:

للاقتصاد الخفي Hidden Economy مفهوم واسع النطاق، فله أسماء مختلفة في الأدبيات الاقتصادية، تتصل بالأنشطة الاقتصادية التي لم يتم تضمينها في قياس الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، لذا أطلق عليه مسميات كثيرة. وقد تباينت آراء الاقتصاديين في تعريف الاقتصاد الخفي، حيث تضمنت اتجاهين متباعدين، **الأول** أن الاقتصاد الخفي مفهوم كلى لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم، بل يضم كذلك المشروعات الرسمية التي تقوم بأنشطة خفية لا تدخل في الحسابات الرسمية للدولة . أما **الثاني** فيرى أن الاقتصاد الخفي هو الذي يقتصر على المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم فقط .وتتفق العديد من الأدبيات على الاتجاه الأول[١].

فيعرف Rosser(2000) [٢] الاقتصاد الخفي بأنه: " يشمل كل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة - المتعلقة بالجرائم والعنف والرشاوي والفساد والاتجار في البشر والمخدرات والأسلحة وغيرها- التي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي، الا أنه من الصعب تقدير حجم اقتصاد الجريمة .

ويتفق Kar & Saha(2012) [٣] مع هذا التعريف، ويضيف Schneider & Enste(2000) وكذلك Schneider(2002) [٤] الى التعريف السابق أن هذا

---

(1)Schneider &Enste(2000) ;Schneider(2002) ;Valentini (2007) ;Laiglesia(2011) ; Kar & Saha(2012) ;Nazier& Ramadan(2014) ;Benjamin & Beegle(2014) ; Elshamy (2015) ;Elveren &Ozgur (2016) ; Ghecham (2017) ; ….etc.

(2)Rosser, B.J.(March 2000),"Income Inequality and the Informal Economy in Transition Economies ",Journal of Corporative Economics, ,Vol. 28, No. 1, P162.

(3)Kar, S. and Saha, Sh.(Dec. 2012),"Corruption ,Shadow Economy and Income Inequality :Evidence from Asia",IZADP, No. 7106 , P3

(4)Look in: Schneider ,July 2002,P 3;Schneider, F. and Enste,D.(March2000),"Shadow Economies: Size ,Causes ,and Consequences", Journal of Economic Literature,Vol .XXXVIII , P 82.

الاقتصاد يشمل كل الصفقات النقدية وغير النقدية – المقايضة - التي تخص شركات رسمية وغير رسمية، لكنها لا تدخل في حسابات الناتج الرسمية.

ويمكن تصنيف الاقتصاد الخفي الى نوعين الأول الاقتصاد الخفي الأقل خطورة (المنتج والمشروع) وهو كل نشاط لا يمثل جريمة لكنه مخالف للقانون-والثاني الاقتصاد الخفي الخطر أو الأسود، الذي يرتبط بالجرائم والفساد، ويخالف النظام والقانون[١].

وعلى الرغم من اختلاف هذين النوعين، الا أنهما يشتركان معاً في اللاعلنية والتهرب الضريبي، وعدم مسك دفاتر منتظمة[٢] .وقد تناولت أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد الخفي كالآتي "يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة .ومن ثم فإن الاقتصاد الخفي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية.

في هذا التعريف يقسم الاقتصاد الخفي إلى أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حال ما إذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب[٣].

وتستعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ والذي يتشكل من أربع أنواع هي :الإنتاج تحت الأرض، الإنتاج غير المشروع، القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

ومن جماع ما تقدم يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه"يشمل كل الدخول المتحققة من جميع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة وغير المسجلة في الحسابات القومية ولم تبلغ بها السلطات الضريبية والتي تؤثر في مسيرة الحياة الاقتصادية والمالية بأكملها في كافة الدول المتقدمة والنامية".[٤]

---

(1)Rosser, B.J.(March 2000),P164.

[٢] حيان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي" ، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**،(بدون تاريخ)، " ص. 6 .

[٣] فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي :**الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 31 مارس ٢٠٠٢م صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص2 ..

[٤]) فهيم عايد، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة طنطا،٢٠١٢ ،ص ٣١

ثانياً: معايير الإقتصاد الخفي: -

وفقاً لبعض الدراسات يخضع النشاط غير المشروع أو غير الرسمي لمعيار أو عدد من المعايير التالية[١]:

١.نشاط غير مسجل في (دوائر الأعمال الرسمية) مثل التأمينات الاجتماعية أو لدى مصلحة الضرائب ومصلحة الإحصاء.
٢.أنشطة تمارس بدون سجل تجاري. وأنشطة غير مرخص بها.
٣. أنشطة محظورة غير مصرح بها. أو أنشطة غير قانونية.

ويرى الباحث أن معايير الاقتصاد الخفي يمكن تقسيمها إلى ثلاث معايير كما توصلت لذلك بعض الدراسات فالمعيار الأول هو **المعيار السياسي**: ويشمل هذا المعيار الأنشطة غير القانونية والإحصاءات القومية والتنظيم الحكومى وذلك للتمييز بين القطاع الرسمى الذي يدرج معاملاته ضمن الحسابات القومية وبين القطاع غير الرسمى الذي لا تدرج معاملاته فى الحسابات القومية.

المعيار الاقتصادى: ويركز هذا المعيار على سوق العمل وأوضاعه حيث يمثل القطاع غير الرسمى الأنشطة التى تولد دخلاً ولا يتم الإبلاغ عنها أما القطاع الرسمى تتم أنشطته فى إطار منظم.

المعيار الاجتماعى: يتعلق بمدى استقلالية العامل ومرونته ومستوى الحياة حيث يطلق البعض على المنشآت التى تعمل فى القطاع غير الرسمى بأنها تجمع الأصدقاء والأقارب حيث يسهل الدخول فيها دون قيود وفق النظام الذي يتفقون عليه دون التدخل من الحكومة.[٢]

ثالثاً: خصائص الإقتصاد الخفي: -

يمكن طرح عدد من السمات الرئيسة التي تصف الاقتصاد الخفي وتعد بمثابة خصائص له وهي [٣]:

١.سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة ولا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تخضع للضمان

---

(١) نسرين عبد الحميد نبيه، الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٨ م، ص ١٤.

2- J.C. Berman : The Informal Sector in Research : Theory And practice, Rotterdam, 1980, p.3 ٤

(٣) د. ليلي كامل عبد الله البهنساوي، الأنشطة غير المنظرة للمرأة بالقطاع غير الرسمي رسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ٢٠٠٣ م، ص١٥.

والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية،

٢.يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلاً من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية. وأغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة وتتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة .

٣.تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع، ومتنوع بطبيعة عمله ويصعب تصنيفه.

٤.الاقتصاد غير الرسمي، بمثابة دليل على أن الاقتصاد الرسمي لم يلبي طلب السكان المعنيين به.

٥.إن الحكومة تساعد على الاقتصاد الخفي بتدخلها في آليات اقتصاد السوق، وتجاهلها له لأطول مدة ممكنة.

٦.إن الاقتصاد الخفي هو أكثر ربحًا من الاقتصاد الرسمي، لذلك يلجأ إليه كثير من القوى العاملة.

٧- الطابع الخفي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جداً أو لأن عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتاً طويلاً.

المطلب الثاني

أسباب الاقتصاد الخفي

إن تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي ومشاركته في القيمة المضافة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بهذا الحجم تجعل من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء هذا النمو، ولأن الظاهرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية فمن المتوقع أن تكون أسبابها اجتماعية وسياسية واقتصادية. وعند دراسة الأسباب يجب النظر إليها ككل متكامل، إذ لا يجب النظر إليها باعتبارها أسباب مجردة أدت إلى نتائج محددة، بل ينظر إليها باعتبارها نتائج ارتبطت بخصائص هيكلية تميز الاقتصاد الوطني، أسهمت في تكوين الاقتصاد غير الرسمي[١] وانطلاقا من هذا التصور سيتم التطرق إلى عبء الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي؛ كثافة اللوائح والإجراءات الحكومية، خدمات القطاع العام والفساد، كأسباب رئيسية للاقتصاد غير الرسمي.كما يبرز الاقتصاد الخفي لأسباب مختلفة من بلد إلى آخر، وبشكل عام يمكن ذكر أهم تلك الاسباب التي تدعم ظهور الاقتصاد الخفي في الآتي:

---

[١] عاطف وليم أندراوس الاقتصاد الظلي :المفاهيم، المكونات، الأسباب .مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٠ م ص ٥٥.

أولاً: ارتفاع الضرائب:

إن ارتفاع الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي تحفز المتعاملين على قرار التهرب الضريبي، على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يواجهها هؤلاء المتعاملين في الاقتصاد الخفي في حالة اكتشاف تهربهم ومدى استعدادهم لتحمل المخاطرة، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليهم من التهرب الضريبي، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي بعدم تسجيلها تفاديًا لدفعها[١].

كما أن ارتفاع الضرائب المرتبط بارتفاع معدل التضخم على الدخل يؤدي إلى ظهور أنشطة الاقتصاد الخفي، فعندما تزداد الدخول الارسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعو الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وإلى المزيد من الضرائب، رغم انخفاض القيمة الحقيقيه لتلك الدخول، لذا لا يكشف هؤلاء الأفراد عن جزء كبير من دخولهم تهربًا من دفع الضريبة، أو قد يلجؤون إلى معاملات المقايضة حتى يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة الناجم عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت[٢].

ثانياً: القيود والنظم الحكومية:

يتم فرض نظم أو قيود حكومية على الأنشطة الاقتصادية للأفراد بقصد تنظيم ممارسة أعمال معينة، أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو قد تفرض لمكافحة الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية غير المشروعة، فإن تطبيق تلك القيود من خلال نظام مراقبة فاعل، مقرونًا بفرض غرامات رادعة على المخالفين؛ سيؤدي إلى ردعهم، لكن –للأسف- يدفع بهؤلاء المخالفين إلى ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي.

وهناك مجموعة من القيود القانونية الأخرى التي تساهم في تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي أيضًا، مثل حماية أجور العمال أو حماية المستهلك، حيث تدفع ببعض المنشآت إلى دخول السوق متخذة من تجنب تلك القوانين ميزة تنافسية لتحقيق أكبر حصة سوقية وزيادة مبيعاتها، كما أن القيود القانونية التي تنص على توفير بيئة عمل عند مستويات من الأمان والسلامة، أو القيود القانونية الخاصة بالمواصفات الواجب الالتزام بها في تصميم المشروعات بهدف حماية البيئة، أو القيود على الحد الأدنى للأجور؛ جميعها قد تَدفع أصحاب الأعمال إلى الدخول في الاقتصاد الخفي[٣].

---

[١] نازك حامد الهاشمي الاقتصاد الخفي، شبكة عزة الإخبارية، ١٩ يونيو، ٢٠١٣ م، ص ١

[٢] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص ٣٦.

[٣] النجار فايز جمعة صالح، مجد العلي عبد بالستار :**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 5001 ، ص،ص ٥، ٦.

ثالثاً: الريادة والمشروعات الصغيرة:

تعتبر الريادة من الحقول الواعدة والهامة في جميع اقتصادات الدول وتعتبر عملية يستخدم من خلالها فرد أو مجموعة أفراد جهدا منظما، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الإبداع والتفرد ومفهومها مقترن دائما بالمخاطرة، فروح المخاطرة لصيقة بسلوك الريادي ، ويساهم الريادي في تطور التنمية بل هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، والريادي هو الذي تتوفر فيه مهارة الإدارة وروح القيادة، وقادر على إتخاذ قرارات في ظروف غامضة، وترتفع فيها نسبة المخاطرة ، والريادي ذو سلوك اقتصادي ولديه دافعية قوية لبلوغ الهدف[١].

ويشكل الاقتصاد غير الرسمي ملاذا للفقراء في كسب عيشهم كما يشكل ملاذا لمن بقوا لأسباب تتعلق بالتي تمت الإشارة إليها في الاقتصاد غير الرسمي ويحصلون على دخول في إطار مؤسساتهم الخاصة في منازلهم أو في أماكن بعيدة عن أعين الدولة ويتحملون بذلك المخاطر المترتبة عن ذلك لا وبل يمكن أن يكون لهم السبق في توليد أشياء جديدة فيتحولون بذلك حسب هذا الطرح إلى رياديين أصحاب مؤسسات مصغرة في الاقتصاد غير الرسمي.

ورغم أهمية المشروعات الصغيرة في أي اقتصاد في العالم، والتي تتراوح نسبة مشاركتها ما بين ٦٠% إلى ٨٠% في اقتصاديات الدول المتقدمة، إلا أنها أرض خصبة لنشوء الاقتصاد الخفي من خلال تعاملاتها النقدية، وعند تطبيق نظام الضريبة عليها فإن معظم تلك المشروعات الصغيرة سوف تتقلص، لأنها في الأساس تفترض عدم وجود مثل تلك الضريبة، فمن السهل في البلدان التي تفرض ضريبة على المشروعات الصغيرة أن تتهرب من دفعها كلما صغر حجمها من خلال العمل في الاقتصاد الخفي[٢].

رابعاً: ندرة السلع:

تؤدي سيطرة الحكومات وتحكمها في الدول النامية على بشكل كبير اقتصادياتها -خلافًا للدول المتقدمة التي تفرض الضرائب بشكل مباشر، سواء على الدخل أو القيمة المضافة، وتدع الأسواق تحدد الأسعار والكميات المعروضة من السلع- إلى نمو الاقتصاد الخفي في هذه البلدان، لينتج عنه نقص في عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في كميات السلع التي توفرها أو تدعمها تلك الحكومات، حيث لا تعكس أسعارها مستوى ندرة تلك السلع الأساسية المدعومة، فإن تلك الأسعار

---

[١] أحمد مروة، برهم نسيم :**الريادة وإدارة المشروعات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، دون طبعة، عمان، ٢٠٠٨، ، ص. ٨، ٩.

[٢] ابراهيم العيسوي :**التنمية في عالم متغير" دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"**، دار الشروق للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ١٤.

المنخفضة تؤدي إلى انتشار ظاهرة الطوابير وارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يعزز ظهور الاقتصاد الخفي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها[١].

خامساً: دور المعلومات:

تعتبر سهولة الحصول على المعلومات عن الأطراف المتعاملين والأسعار والجودة والبدائل المتاحة وبتكلفة متدنية في السوق الخفي؛ أمرًا هامًا لكل من المشترين والبائعين لتحسين أدائهم في الاقتصاد الخفي فعندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا، فستنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية لأن إغفال الأثر والدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سيؤثر على فعالية السياسات المرسومة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة التي تسعى إليها، لأن القرارات تقوم أساسا على المؤشرات الرسمية والتي لا تأخذ في الحسبان الاقتصاد غير الرسمي ما يشكك من كفاءتها، فقد تؤدي المعلومات غير الكاملة إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو اتخاذ سياسات كلية مختلفة تماما عن التي يجب تنفيذها.

سابعاً: التستر التجاري:

إن التستر التجاري يعد أهم أسباب الاقتصاد الخفي في المملكة لمَنْ قدموا للمملكة بقصد الحج أو العمرة أو العمل ليمارسوا فيما بعد مهنة الصناعة والتجارة كأرباب عمل بدون رخصة تحت غطاء المتسترين من ضعاف النفوس من المواطنين، لذلك فإنه يعد ضمن الاقتصاد الخفي. يمثل العاملون في الاقتصاد الخفي نسبة قد تصل إلى ٢٠% من إجمالي العاملين في سوق العمل، بل يساهمون في نسبة عالية ومهاجرة غير مسجلة في إجمالي الناتج الوطني، وهي نسبة تتزايد سنوياً ما يزيد من المشكلة، خاصة أنهم لا يساهمون في دفع الزكاة السنوية والضريبة على دخولهم من الأعمال، التي يقومون بها بطريقة غير نظامية.

والحقيقة أن أغلب أرباب العمل المتستر عليهم لا يدفعون الزكاة الشرعية على ما يكسبونه من دخل في المملكة؛ لأنهم يخافون من ملاحقة النظام الاقتصادي، ناهيك عن ملاحقة النظام الأمني لهم لأنهم بقوا في البلاد ويزاولون العمل التجاري والصناعي لحسابهم الخاص بعد انقضاء المدة النظامية. ويساهم التستر في خلق التحديات لتوطين

---

[١] علي أنور العسكري: **الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة**، مكتبة بستان المعرفة، بدون طبعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص،ص ٨٥:٨٢.

الوظائف ما يؤثر في ارتفاع معدل البطالة وتراجع إجمالي الناتج الوطني في الاقتصاد السعودي بسبب تحويلات المتستر عليهم إلى دولهم[١].

وعلى ذلك يُمكن إجمال أهم أسباب الاقتصاد الخفي والتي تتمثل في البطالة، وتزايد حجم العمالة الأجنبية، بالإضافة إلى تحويلات العاملين للخارج، وحجم المنشآت، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، الفساد الإداري والمالي، الرشوة، التزوير، مخالفات العقود، التسيب الوظيفي، وتدني أداء بعض الأجهزة الحكومية، التعاقدات الوهمية، الاختلاس والتفريط في المال العام، تضخم أرصدة العُهد وحساب الأمانات والمخزون، مخالفات مخصصات الميزانية، استغلال النفوذ، سرقة ممتلكات الدولة، التلاعب في عقود المشاريع الحكومية، جرائم النصب والاحتيال المالي، التهريب الجمركي والزكوي والضريبي، التستر التجاري، الغش التجاري، العمالة المتخلفة والمخالفة لنظام الإقامة والعمل وتحويلاتها المالية، الاتجار بالبشر، التسول.

المطلب الثالث

أنواع الاقتصاد الخفي

صنف علماء الاقتصاد[٢] الاقتصاد الخفي إلى نوعين: -

- **النوع الأول:** اقتصاد خفي مشروع ويتشكل في تلك الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولّد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي وتتشكل هذه الممارسات في القطاع الحرفي والمهني والمنشآت الصغيرة وغيرها من الأنشطة.
- **النوع الثاني:** الاقتصاد الخفي الغير مشروع فهو يقوم على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة، فضلاً عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة والمتمثلة في

---

[١] عبد القادر محمد عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، جامعة الإسكندرية،٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ص٢٠٣.

[٢] فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال،" نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠ ، مارس ٢٠٠٢ م، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص ٢؛ جون سوليفان " . دعم ومساندة المبادرين في الدول النامية" ، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد ٢٢، ص٥٩، ٦٠.

المجمل بتجارة المخدرات وغسل الأموال والتهريب الجمركي وغيرها من الأنشطة[١] .

إن ظاهرة الاقتصاد الخفي تنتشر بشقيها المشروع وغير المشروع في كلٍّ من البلدان المتقدمة والنامية وفي المملكة ولا تزال ظاهرة تقوم على أساس النقدية التي يحركها العمل غير المعلن، أو عدم الإبلاغ عنه، وتنتشر في كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري فهي ظاهرة متفشية في الاقتصاد السعودي إلى حدٍّ كبير[٢].

والحقيقة أن أنشطة الاقتصاد الخفي ليست كلها سلبية، حيث إن بعضها إيجابي وبعضها الآخر سلبي لكنه يبقى بعيدا عن سجلات الدولة وحساباتها وتقاريرها الاقتصادية، وبعض تلك الأنشطة والطرق مشروعة وبعضها الآخر غير مشروع، حيث أن هناك بعض أنشطه الاقتصاد الخفي أنشطه مشروعه نظيفة لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع مثال ذلك استخدام السيارة الخاصة كسيارة أجرة أو التأجير المؤقت للمنزل في مواسم السياحة أو الحج والباعة المتجولين وأيضا الأعمال الصناعية المنزلية وجميعها أعمال نظيفة مشروعه وأيضا في المؤسسات الصغيرة بقيام أصحاب المؤسسات بأعمال لصالح المنشأة دون تقيدها في السجلات الحسابية. وكذلك من الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية الغير مشروعه والتي تدخل تحت مسمى الاقتصاد الخفي كتجارة المخدرات والدعارة والرشاوى وتجارة السلع المسروقة وغسيل الأموال وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطريقه غير مشروعة [٣].

ويشمل الاقتصاد الخفي كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدٌ للدخل، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية ولكن لا نستطيع أن نطلق على كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي معاملاتٍ غيرِ قانونية، ولا نستطيع القول إن كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل المحلي، فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي، ثم تسجل ضمن حساباته، ومع ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد الخفي، فلا تُسجَّل القيمة المضافة التي تتم عليها في الاقتصاد الخفي ضمن حسابات الناتج المحلي[٤].

---

[١] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية (المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة للبلدان العربية)، دار حافظ للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠ م، ص ١٤.

[٢] فالح فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره، مرجع سابق، ص٣٤.

[٣] د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٢ .

[٤] يسرى العزباوى وسيف الخوانكي، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع الغير رسمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، إبريل ٢٠١٦، ص١٢.

المبحث الأول

أضرار الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية

لم تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي محصورةً في وطن محدد بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي، فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تبين حديثاً للاقتصاديين أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية، ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك السبب بالاقتصاد الخفي الذي أصبح عائقاً أساسياً لعملية التنمية[١].

إن ظاهرة الاقتصاد الخفي لها أبعاد متعددة ومعقدة، ومازالت أسبابها وخصائصها وتأثيراتها على الاقتصاد السعودي الرسمي موضوع الكثير من البحوث العلمية. فإن وجود الاقتصاد الخفي يؤدي إلى تشويه بيانات إجمالي الناتج المحلي بشكل خاص والمعلومات الاقتصادية بشكل عام مثل مستويات التشغيل والبطالة وأساليب توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في الاقتصاد ينتج عنها الكثير من المخاطر [٢].

ويظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين، ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع غير العادل للدخول، وسوء تخصيص الموارد، أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة الضرائب وفشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه الأسعار ومعدل البطالة، ونمو الأسعار، والأثر على النمو الاقتصادي، والسياسات النقدية وكلها آثار سلبية.

ولبيان الأضرار المترتبة على الإقتصاد الخفي في المملكة يتسنى لنا تناولها في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: الأضرار الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأضرار المالية.

---

[١] نسرين عبد الحميد نبيه، الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٨ م، ص ١٤ .

[٢] صفوت عبد السلام عوض الله– الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه –دار النهضة العربية ٢٠٠٢م، ص ٨.

المطلب الأول

الأضرار الاقتصادية

نظراً لإنتشار الإقتصاد الخفي ونموه وتنوع أنشطته في الإقتصاد السعودي فإنه ينتج عنه أضرار إقتصادية تتمثل فيما يلي: -

أولاً: عدم استقرار السياسات الاقتصادية:

تصاعد نمو الاقتصاد الخفي يربك السياسات الاقتصادية ويزعزع استقرارها، بل قد يؤدي إلى فشلها، من خلال تشويه بناء وأداء المؤشرات الاقتصادية التي تحدد استقرار تلك السياسات الاقتصادية، لاعتمادها على بيانات غير سليمة لا تحدد المشاكل الاقتصادية بدقة وتصبح طرق معالجتها خاطئة، هكذا تؤدي هذه البيانات إلى تضخيم المؤشرات الرسمية، مثل: معدلات التضخم والبطالة، ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، كما أن التستر التجاري يساهم بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي بتشويهه للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، التي من أهمها مؤشرات الأسعار، ومعدلات البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن واضعي تلك السياسات سيعتمدون على مؤشرات غير واقعية، ما سيؤدي إلى وجود سياسات تُربِك الاستقرار الاقتصادي، ومن ثَمَّ خلْق مشكلات اقتصادية جديدة، إضافة إلى تأثيرها السلَبي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي يخلق مشاكل إضافية تجعل من الحلول أمرًا متعسرًا[١].

ويمكن القول إن نمو حجم الإقتصاد الخفي في المملكة يزيد حتماً من عدم استقرار الإقتصاد السعودي، وذلك من خلال تزايد حجم الدخول غير المشروعة الناتجة عن تزايد أنشطة الإقتصاد كالتستر التجاري، والفساد الإداري، وتجارة الممنوعات والمحرمات؛ الأمر الذي يزيد من عمليات غسيل الأموال في المملكةالعربية السعودية، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات عرض النقود، مما يساهم في خلق ضغوط تضخمية، قد تؤدي إلى عدم استقرار نقدي، والذي من شأنه عدم استقرار الأقتصاد السعودي برمته[٢].

فالإقتصاد الخفي يعيق النمو الإقتصادي السعودي وذلك من خلال التأثير السلبي والقوي للاقتصاد الخفي على الأستثمار المباشر وغير المباشر، كما أن نمو الإقتصاد

---

[١]عبدالوهاب عرفة، الوجيز في مكافحة جريمة غسيل الأموال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٧.

[٢] ريم عبد الحليم، الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريف ومراجعة تشريعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: ١٦.

الخفي يؤدي إلى خفض الإيرادات الزكوية والضريبية، الأمر الذي مؤداه خفض الإنفاق الحكومي، وانخفاض في مستوى الطلب الكلي، مما يؤثر سلباً على نمو الإقتصاد السعودي[١]. وقد أوضحت العديد من الدراسات الإقتصادية أن الاقتصاد الخفي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية مثل " معدل البطالة –معدل

التضخم - معدل الإعالة - الكتلة النقدية ..إلخ"[٢]، وبمقدار ما تكون المعلومات دقيقة بمقدار ما تكون القرارات صائبة وواقعية.

ثانياً: الإخلال بالتوزيع العادل للدخول.

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخول من خلال التهرب الضريبي، فهذا الأخير يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية تماما، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة . وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين كافة الأفراد ذوي القدرة والاستطاعة على دفع الضرائب والذين لا يفكرون في التهرب، بتحميلهم مزيدا من الضرائب من خلال رفع سعر الضرائب أو فرض ضرائب جديدة؛ ما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض مستويات المعيشة للغالبية .كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب إعادة توزيع الدخول لغير صالح المواطنين دافعي الضرائب وإضعاف الموقف التنافسي للمؤسسات الرسمية التي تلتزم بالقوانين والتشريعات الحكومية والضريبية من خلال حرمانها من دخول مشروعة، يتم التهرب من سدادها[٣].

ويرتبط النمو الاقتصادي بزيادة الطلب على الخدمات العامة التي تحتاج إلى تمويل أكبر من خلال رفع معدلات الضرائب في الاقتصاد الرسمي، مما سيدفع المزيد من الأنشطة إلى الدخول في الاقتصاد الخفي، تهربًا من تلك الضرائب، ولتحقيق عائد إضافي بمقدار تحصيل تلك الضرائب، لذا سوف يزداد تدفق المزيد من الموارد إلى الاقتصاد الخفي طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون الضريبة) أعلى منه في الاقتصاد الرسمي[٤].

---

[١] أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، الرياض - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠، صفحة ٧

[٢] فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٢: ٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة- الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص٢٦.

[٣] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص.١٨٠، ١٨١.

[٤] رمزي زكي، كتاب الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٧، صفحة ٥٠٤.

إن العاملين في قطاع الإقتصاد الخفي يستفيدوا من كل الخدمات المقدمة للقطاع المنظم من مياه - كهرباء- تعليم - صحة ..إلخ ولا يساهموا نهائيًا في الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي وبالتالي قد تؤدي مجددًا إلى زيادة التهرب الضريبي. كم إن زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات، وبالتالي سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية على العاملين في القطاع الرسمي.

ثالثاً: مساهمة نمو الإقتصاد الخفي في تشويه الأسعار: -إن هذا الاقتصاد يؤثر سلبًا في المجالين الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع النظامية، نتيجة انخفاض تكلفتها سواء كانت تكلفة المواد الأولية - تكلفة الأجور(، ونتيجة سوء نوعيتها وهذا ما يكرس شعار) السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق[١].

نمو الإقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية يؤدي إلى تشوه الأسعار في معظم الأسواق، والمتمثل في اتساع الفجوة بين الأسعار الفعلية في هذه الأسواق، واسعار الظل لهذه الأخيرة، والتي تكون غالباً أقل بكثير من الأسعار السائدة، فضلاً عن تأثيرها السلبي على فاعلية جهاز الأسعار (العرض والطلب) ، بالإضافة إلى النزعات الإحتكارية التي تعاني منها العديد من تلك الأسواق، ونقص في المعلومات، ونقص أدوات التسوق الفعالة، وقصور الرقابة الفعالة عليها، مما مؤداه تشوه الأسعار في غالبية أسواق المملكة العربية السعودية[٢].

رابعاً: تهريب أموال الإقتصاد الخفي لخارج المملكة.

إن خروج الأموال غير المشروعة نتاج مكونات الإقتصاد الخفي من تستر تجاري، وتجارة الممنوعات والمحرمات، خارج المملكة العربية السعودية يعني استنزاف الإقتصاد السعودي، وحرمانه من الإستفادة من هذه الأموال المهربة واستثمارها محلياً، ذلك أن استمرار هروب أموال الإقتصاد الخفي للخارج يؤدي في الأمد البعيد إلى عجز في ميزان حركة رأس المال، والإحتياطات في ميزان المدفوعات للمملكة، والذي ينتج عنه عجز مستمر في إحتياطي النقد الأجنبي، مما يؤثر سلباً على القيمة النقدية للعملة المحلية والعلاقات التجارية[٣].

---

[١] د. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ١٥١ .

[٢] خالد حمد محمد الحمادي، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، د.م، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣ .

[٣] محسن أحمد الخضيري، غسيل الأموال، الظاهرة الأسباب العلاج، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٣ ، ص ٧٣

المطلب الثاني

الأضرار المالية

أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم المكونات الأساسية للاقتصاد الخفي في المملكة هي: تجارة المخدرات، غسل الأموال، الفساد الإداري والمالي، الرشوة، التزوير، مخالفات العقود، التسيب الوظيفي، وتدني أداء بعض الأجهزة الحكومية، التعاقدات الوهمية، الاختلاس والتفريط في المال العام، مخالفات مخصصات الميزانية، استغلال النفوذ، سرقة ممتلكات الدولة، التلاعب في عقود المشاريع الحكومية، جرائم النصب والاحتيال المالي، التهريب الجمركي والزكوي والضريبي، التستر التجاري، الغش التجاري، العمالة المخالفة لنظام الإقامة والعمل وتحويلاتها المالية، الاتجار بالبشر، التسول، بيع التأشيرات، المتاجرة بالعمالة، الدعارة، تزييف النقد، تهريب النقد، السرقة، ، السحر والشعوذة، القمار والميسر، وأنشطة السوق السوداء الأخرى[١].وكل هذه الأنشطة سوف ينتج عنها آثاراً مالية ضارة منها ما يلي :

أولاً: تقليص حجم العائدات الضريبية:

تؤدي ظاهرة الاقتصاد الخفي إلى خسارة المملكة جزءًا كبيرًا من إيراداتها يعادل ذلك التهرب الضريبي داخل الاقتصاد الخفي،فقد أوضحت تقديرات البنك الدولي بأن نسبة حجم الاقتصاد الخفي في السعودية بلغت١٨.٧% من إجمالي الناتج المحلي الجاري سنويًا خلال الفترة ما بين ٢٠٠٢م و٢٠٠٧م، وكانت هذه النسبة في تصاعد من ١٧.٥% عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠% عام ٢٠٠٧م، ووصول قيمة الاقتصاد الخفي إلى ٢٨٨.٥ مليار ريال عام ٢٠٠٧م، وكانت متوسط نسبة الاقتصاد الخفي في السعودية كبيرة كجزء من إجمالي الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨مـ إلى ٢٠١٢م، أوضح أن حجم الاقتصاد الخفي نما من ٣٦٤ مليار ريال في ٢٠٠٨م إلى ٥١٠ مليارات ريال في ٢٠١٢م، أي ما يقارب خُمْس إجمالي الناتج المحلي، وهذا الارتفاع في نسبة الاقتصاد الخفي تتزايد مع ارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي في المملكة حقق نمواً حقيقياً قدره ١٣.٥% في ٢٠١٢م[٢].فالتهرب أسهل من دفعهم لبعض أنواع الضرائب، مثل: ضريبة

---

[١]) **حامد** المطيري، "قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٣٩٠-١٤٣٠هـ"، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ.

2-Friedrich. Shneider, and Andreas Buehn,(2013): shadow economies and corruption all over the world: Revised estimates for 120 countries, university of linze.

الدخل أو القيمة المضافة مما قد يجعل الدولة ترفع نسب الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي لتعويض هذا النقص، مما ينعكس سلبيًا على أداء الاقتصاد ككل، لكون التوزيع الضريبي غير

عادل مع انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي، فقد يدفع الدولة إلى فرض نظام ضرائب غير مباشرة ترفع من معدل المخاطرة يدعمه تفشي الاقتصاد الخفي بشكل أسرع مما كان عليه[١].

ثانياً: إحداث خلل هيكلي في موازنة المملكة: -

تؤدي هذه المنظومة إلى التزايد المستمر في عجز الموازنة، ومن ثم تفاقم عبء الدين العام، وذلك نتيجة زيادة الإنفاق العام بمعدلات تفوق الزيادة في الإيرادات الضريبية، حيث يستفيد العاملون في الاقتصاد الخفي من جميع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من مياه وكهرباء وصحة وتعليم ...إلخ، في حين لا يساهم هؤلاء العاملون في هذا الاقتصاد في تحمل أي جزء من الإيرادات الضريبية التي تنفقها الدولة على هذه الخدمات وتلك المرافق العامة.

ثالثاً: الإضرار بسمعة الصناعة الوطنية: -

ومن ثم ضعف القدرة على التصدير والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، فلا يتم تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها على منتجات هذه المنظومة غير الرسمية، حيث يتم استخدام أردأ الخامات جودة بغية خفض تكلفة تلك المنتجات.

رابعاً: زيادة المعاملات النقدية وضعف الشمول المالي: -

وجود الإقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، يؤدي إلى ارتفاعات غير مبررة في الطلب على النقود، كما يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيره على الأساس النقدي، أي احتياطات البنوك، والأموال السائلة والتي يفترض أنها تحت سيطرة مؤسسة البنك المركزي السعودي، ولايمكنها السيطرة على نسبة الأموال السائلة المرتفعة المستخدمة في الإقتصاد الخفي، ولن يكون لها تأثير مباشر وفعال على ذلك الجزء من الأساس النقدي[٢].

ويؤدي انتشار الاقتصاد الخفي إلى ضعف معدلات النمو في السيولة النقدية، وهو ما يؤثر على كفاءة استخدام البنك المركزي لسياسته النقدية في السيطرة على معدلات التضخم والنمو وسعر الصرف، كذلك يعد شيوع التعامل النقدي في تلك المنظومة مجالًا خصبًا لتمويل الجماعات المتطرفة والإرهاب.

---

[١] حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ص٦ .

[٢] صقر بن هلال المطيري، مذكرة ماجستير حول جريمة غسل الأموال، الرياض، ٢٠٠٤ ، ص ٥٨ .

خامساً: شيوع منظومة من القيم السلبية المعوقة لتقدم المجتمع: -

يؤثر انتشار الاقتصاد الخفي على النسيج الاجتماعي، حيث إن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الفئات الأقل حظًا في تلقي التعليم الكافي، وفي الوقت نفسه، نجدهم يحققون مكاسب مادية عالية مما يجعلهم في مراكز مادية متميزة؛ مما يؤدي أحيانًا إلى ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة بين أفراد المجتمع، وهي من أكثر الأمور سوءًا في التأثير على حركة الأسواق والقدرة على احتكار السلع والخدمات والتلاعب بالأسعار.

المبحث الثاني

المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية ورؤية ٢٠٣٠

لقد أصبحت دول العالم أمام خيارين في قضية التعامل مع الاقتصاد الخفي، الخيار الأول يتمثل في عملية دمجه مع الاقتصاد الرسمي بشكل جزئي أو كلي، والخيار الثاني يرتكز على تحقيق تكامله وتناغم سياساته الاقتصادية الحاكمة لحركته مع الاقتصاد الرسمي. فإن كانت هذه الظاهرة طبيعية وفي إطار محدود يكون من الأنسب تحقيق التكامل بينهما كما هو الحال في الدول المتقدمة، أما إذا كانت تلك الظاهرة منتشرة بشكل واسع وتعكس تشوهات هيكلية، فإنه يكون من الأنسب الدمج التدريجي بشكل كلي أو جزئي، كما هو الحال في الدول النامية، من خلال تنفيذ برنامج إصلاح هيكلي طويل الأجل على عدة مراحل، مع تحديد دقيق لتلك المنظومات المشوهة والقطاعات المرتبطة بها، ثم اقتراح الإصلاحات التشريعية والسياسات والإجراءات الملائمة لعلاجها، ويتم ذلك كله في إطار الاستمرار في نهج اقتصادي يستهدف الاستمرار في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي متمثلة في زيادة معدلات النمو والتشغيل والاستقرار المالي والنقدي .

إن معالجةالاقتصاد الإجرامي تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك، لأنه يسبب هدرًا كثيرًا للاقتصاد الوطني ومشاكله تتجاوز حدود الجانب الاقتصاد إلى الجوانب الأخرى. أما الاقتصاد الخفي فإنه يتواجد جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملاً ومنافسًا له ولذلك يدعى في بعض الأحيان "الاقتصاد الموازي" ومقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على السبب والنتيجة وليس بأسلوب المنع والملاحقة فقط.

ولبيان المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية ورؤية ٢٠٣٠ يتسنى لنا تناولها في مطلبين، وعلى النحو التالي: -

المطلب الأول: المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية.

المطلب الثاني: المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي على ضوء رؤية ٢٠٣٠

المطلب الأول

المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي بالأنظمة السعودية

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية أن السياسات الاقتصادية تكون أكثر فعالية كلما صغر حجم الاقتصاد الخفي، فقد اقترحت عدة إجراءات لمكافحة ظاهرة الاقتصاد الخفي من أجل القضاء عليه أو تخفيف آثاره السلبية والخفية، لقد أثبتت تلك الدراسات أن التهرب الضريبي من أهم العوامل التي ساهمت في نمو الاقتصاد الخفي، فكلما ارتفع معدلها كلما ارتفع معدل التهرب الضريبي، وبالتالي يرتفع حجم الاقتصاد الخفي، فإن مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها والعقوبات قد يحدُّ من تزايد ظاهرة الاقتصاد الخفي، فكلما ارتفعت احتمالية كشف هؤلاء المتهربين من دفع الضرائب وازدادت حدة العقوبات على التهرب الضريبي؛ كلما ضعفت حوافز دخول الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، مما يقلل من ظهوره.

إن زيادة الكفاءة الحكومية وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والإلتزام القوي بالمساءلة العامة، وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية ويضمن محاربة الإحتكار عاما أو خاصا، ويمكن مكافحة الاقتصاد الخقي من خلال الآليات التالية[١]:

١. وضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الاقتصاد الخقي تشمل وضع أنظمة وقوانين صارمة لمعاقبة المتورطين في قضايا الفساد، وإنشاء لجنة عليا للتحقيق في الملابسات وقضايا الفساد الخاصة بالإقتصاد الخفي.
٢. إفساح المجال للقطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيًا محل القطاع غير الرسمي، وإيجاد مراكز تدريب في مناطق تواجد هذا الاقتصاد تقوم بتدريب أو تقديم المساعدات التي تتناسب مع العمل الممارس في هذه المنطقة.
٣. تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي ولاسيما الشركات العائلية والمنشآت المتواجدة في مناطق المخالفات وتقليل الروتين مثل التراخيص الإدارية – الإجراءات.
٤. السعي نحو ضبط وتنظيم الأماكن العشوائية التي تعتبر بيئة خصبة لانتشار أنشطة الاقتصاد الخفي عن طريق إدخالها في الاقتصاد الرسمي.

---

[١] حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية السعودية، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٠:٢٣.

٥. تنظيم اليد العاملة وتفعيل إلغاء نظام الكفالة لتحقيق الفوائد المرتقبة من هذا النظام. حيث يعد من ضمن الأهداف الاستراتيجية المستوى الأول لرؤية ٢٠٣٠ وهو زياد معدلات التوظيف للسعوديين واستقطاب الكفاءات.

٦.تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن عدم مشاركة الموظفين في أعمال أخرى غالباً ما تكون في قطاعات الاقتصاد الخفي.

٧.تدريب وتأهيل اليد العاملة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل مما يقلل من إنخلراطهم في أنشطة الاقتصاد الخفي وتشجيع البحث العلمي الذي يعتبر الدعامة الأساسية لانطلاقتنا لمواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية [١].

٨.مساهمة الحكومة السعودية في تشجيع الإفصاح عن نشاطات التستر التجاري والصناعي ليقوم أصحابها بتثبيتها في سجلات وزارة التجارة والاستثمار والوزارات الأخرى ذات العلاقة.

٩.تنظيم حوافز مالية ومعنوية للمبلغين عن قضاياالتسترو الفساد المالي والإداري.

●كما يمكن اقتراح جملة من النقاط تعتبر بمثابة استراتيجيات تتمحور حول التقليل من الحواجز التي تحول دون دمج الاقتصاد الخفي وتمثل في[٢]:-

١.تشجيع المشاركة في صنع السياسات وإعداد القوانين، وسن وتنفيذ قوانين حرية المعلومات؛

٢. -إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية، والإشراف على القطاع المالي

٣. -تأسيس حوكمة الشركات ومحاربة الفساد، وإصلاح الهيئات الحكومية

٤. -توافق القوانين واللوائح مع قدرة المبادرين على الإلتزام

٥. -تقوية القدرات الإدارية والتنفيذية للهيئات الحكومية زيادة دور الشركات في المجتمع

٦. -إصلاح الأنظمة الضريبية وتبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها

٧. -توفير المعلومات الأساسية والتدريب للأعمال وتحسين البنية التحتية.

---

[1]Daniel Kaufman : corruption et développement, finances&Développement, Mars, 1998.p.10.

[٢] كاثرين كوتشا هلبلينج" .حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة ."مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد ٢٢ ، ص٤٥.

المطلب الثاني

المعالجة القانونية لأضرار الاقتصاد الخفي على ضوء رؤية ٢٠٣٠

من المحاور الركيزة ضمن رؤية ٢٠٣٠ تحقيق اقتصاد مزدهر ويتمتَّع اقتصاد المملكة العربية السعودية ببيئة اقتصادية جيِّدة، ومناخ استثماري وتمويلي مُثمر، مما يُسهم ذلك في توفير بيئة ملائمة ومحفِّزة لنمو ظاهرة الاقتصاد الخفي وفي ضل تحقيق الرؤية ٢٠٣٠ فلا مكان للاقتصاد الخفي في المملكة.

وتهدف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) في الاقتصاد الرسمي والعمل على خفض المعاملات غير الرسمية، وذلك من خلال إعداد قاعدة بيانات شاملة وتوفير حزمة من الحوافز والتشريعات وخلق وكالات تمثل هؤلاء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يعملون بعيدًا عن رصد الدولة لنشاطهم الاقتصادي، فضلًا عن إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام جهود المملكة لاحتواء هذه الظاهرة الخطيرة.

لا توجد إستراتيجية موحدة تناسب الجميع لمكافحة هذه الظاهرة ومع ذلك فان فهم الأسباب العميقة والبحث في جذور هذه الظاهرة هو الفيصل والذي يسمح فقط بتوفير سياسة أفضل لمواجهتها، ولكن يجب أن يكون لدي الحكومات القدرة على العمل على عدد من الجبهات من أجل السماح بإدراج وتعزيز وضع العمالة وضمهم للاقتصاد الرسمي هذا بتحفيز المؤسسات غير الرسمية القائمة، وهذا النوع من الحوافز يتطلب توفير ظروف عمل أفضل، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتحسين فرص الحصول على الائتمان مع ضمانات منخفضة جدا، وتمكينهم من الوصول إلى تكنولوجيا أفضل وبأسعار معقولة وذلك في مقابل ضمهم وتسجيلهم في الاقتصاد الرسمي، وتعفي تلك الشركات من الضرائب حتى تصل إلى عتبة معينة من النمو والربحية. [١]

وعند وضع أي إستراتيجية يجب أن تستهدف الاقتصاد غير الرسمي وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن يكون وضعها بالتعاون والتفاعل والمشورة الواسعة مع أصحاب الأعمال والعمال وكذلك مع الطلاب الذين سيبحثون قريبا عن فرص عمل على أن تسهم الشركات الكبرى أيضاً في هذه العملية بهدف زيادة الروابط بين الشركات والتعاقد من الباطن.

وأيضاً وضع سياسات لتحسين وضع القطاع غير الرسمي وإضفاء عليه الطابع الرسمي الذي بإمكانه أن يسمح له بان يلعب دورا كبيرا في التخفيف من حدة الفقر

---

[١] صفوت عبد السلام –الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه– مرجع سابق، ص ٨.

وتمكين الأغلبية من السكان بالارتقاء بالنشاط الذاتي ووضع إستراتيجية نمو لصالح الفقراء سيساهم قطعا في عملية توليد وتعظيم النمو العام. وجذب وضم وتسجيل الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي. كما يجب فتح فرص عمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وعن كيفية القضاء على الاقتصاد الخفي أو تقنينه ومحاولة تجفيف منابعه في المملكة العربية السعودية، فإن إلغاء نظام الكفالة، وربط حجم التحويلات بمستوى الأجور، إضافةً إلى السيطرة على أوكار نقاط التحويلات غير النظامية، ومراقبة التعاملات التجارية والبنكية لجميع المنشآت مع الأطراف الأخرى، وتقنين عمليات منح التأشيرات، واستمرار حملات التفتيش التي تقوم بها الجهات الأمنية، وكذلك زيادة فعالية إجراءات مكافحة كل من الغش التجاري والتستر التجاري، سيكون لها أكبر الأثر في الحد من تفاقم هذا السرطان الاقتصادي[١]: .

ويتوجب أيضاً الحد كثيراً من حجم التسرّب الاقتصادي، الذي تعد نسبته من أعلى النسب المسجلة عالمياً وفقاً لبيانات البنك الدولي، فتح الكثير من فرص التوظيف أمام العمالة الوطنية(السعودة)، وكلتا النتيجتين من شأنهما أن تساهما بصورةٍ ملموسة مستقبلاً في تعزيز مستوى دخل المواطن السعودي، وفي تحسين مستواه المعيشي".

إن سيطرة العمالة الأجنبية على القطاع الخاص بالذات وعلى كثير من مجريات النشاط الاقتصادي عموماً سيكون له آثار سلبية في العملية الاقتصادية، وفي سياسات الدولة النقدية والمالية والاقتصادية العامة، وفي خططها التنموية وبرامجها الساعية للتوطين الوظيفي وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، خاصة في ظل سعي تلك العمالة الأجنبية لعمل تكتلات عمالية في كل نشاط اقتصادي، وسيطرة جنسيات معينة دون أخرى على نشاط اقتصادي بعينه". والذي لا يقل خطورة عن خطورة تفاقم أعداد العمالة الأجنبية نفسها، إذ يترتب عليه توجيه تلك التكتلات لمسارات ذلك النشاط والتحكم فيه، والتحكم في الدخول فيه، والتضييق على المنافسين من الجنسيات الأخرى، والتحكم في الأسعار، وتبادل الخدمات والمنافع والأسعار التنافسية لإحكام السيطرة الكاملة على كل نشاط تتركز فيه كل جنسية، وإضعاف مقدرة الأجهزة المختصة للرقابة على تلك الأنشطة وتسجيل عملياتها المالية وأنشطتها الفعلية بدقة تعكس حجم مساهمتها الفعلية في الناتج المحلي للقطاع الخاص.

إن من أهم مؤشرات التستر التجاري في المملكة، تزايد المؤسسات الوهمية التي هي عبارة عن اسم وترخيص ورقي فقط، كما أن نحو٨٠ في المائة من العمالة السائبة في الشوارع تحت كفالة مؤسسات وهمية، وأن تزايد أعداد العمالة المتخلفة والمخالفة لنظام العمل وَجدت في تلك الأنشطة مجالاً لمزاولة أعمالها. وأن مؤشرات التستر

---

[١] حامد المطيري، مرجع سبق ذكره، ص٤٢.

التجاري زادت بسبب تكاثر المحال الصغيرة في الشارع الواحد بشكل لا يتسق مع آلية الأرباح الاقتصادية،

تفاقم واتساع الأنشطة التي يمارسها شريحة واسعة من العمالة المقيمة تحت مظلة التستر التجاري أو أنشطة اقتصاد الظل". وأنه وفقاً لنتائج أغلب الدراسات التي تمّت حول "التستر التجاري" في السعودية، فإن أكثر النشاطات التجارية والصناعية التي تجتذب المتورطين فيها تتوزع بين البقالات التجارية، ومحال بيع الأقمشة، ومحال بيع الخضراوات والفواكه، والمخابز، والمطاعم. وأنه في المجال الصناعي هناك ورش الميكانيكا والكهرباء ومحطات الخدمة الخاصة بالسيارات، إضافةً إلى محال تغيير الزيوت، ومغاسل السيارات، والخراطة، والسمكرة، والحدادة. وبالنسبة للمجالات الحرفية تستحوذ عليها محال السباكة، والتركيبات الكهربائية، وأماكن الحلاقة والتزيين، إضافةً إلى محال مغاسل الملابس. وإنه لا توجد بيانات رسمية ولا حتى دراسات حديثة حول هذه النسبة، ولكنها قياساً على ضخامة أعدادها التي تنامت بصورةٍ غير مسبوقة[١] .

[١] صقر بن هلال المطيري، مرجع سابق، ص ٥٨ .

الخاتمة

إن الخوض في غمار الاقتصاد الخفي صعب مستصعب، بسبب عدم توفر منهجية وطنية لتعريفه وعدم توفر المعلومات عن هذا القطاع، ولأن ما قيل عنه كثير، وما كُتب عنه قليل، ولقد توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات، نسردها تباعاً، وعلى النحو التالي: -

أولاً: النتائج: -

١. تكمن قيمة الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها المملكة في الوقت الراهن وأن من أبرز القرارات ذات التأثير المباشر على الاقتصاد الخفي هي تطبيق قرار القيمة المضافة وكذلك الفاتورة المجمعة وتوطين وظيفتي المطابقة والالتزام والتبليغ عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع الخاص، وكذلك فتح السوق الموازية للمستثمرين الأجانب والتعرفة المستحدثة لفواتير الكهرباء وأخيرا دمج فواتير شركة المياه

٢. أهمية السياسات الاقتصادية في مكافحة الاقتصاد الخفي من خلال إعادة تنظيم أسواق المال، وتحديد الأولويات في تحقيق النمو المستهدف، وذلك بعد أخذ الاقتصاد الخفي ومكوناته في الحسبان، وأن معالجة الاقتصاد الخفي تتم من خلال معالجة التستر التجاري، العمالة المتخلفة، الغش التجاري، تحويلات العمالة الأجنبية، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، تشوه سوق العمل، ومراجعة بعض القيود التنظيمية التي تمثل أكثر من ٦٥% من حجم ذلك الاقتصاد،

٣. إن جريمتي المخدرات وغسل الأموال ورغم الخطورة اللتين تمثلانها إلا أن الأجهزة المعنية بمكافحتها تقوم بدور فاعل وناجح في مكافحتهما وتحجيمهما.

٤. يتوقع الباحث زيادة خسارة الاقتصاد السعودي في السنوات القادمة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لكبح جماحه، وذلك نتيجة لتلوث البيئة الاقتصادية بظاهرة الاقتصاد الخفي التي يعززها ملايين العمالة المقيمة، والتشدد في أنظمة العمل وبعض القرارات الحكومية الحاسمة والغير مدروسة جيدًا، وانخفاض معدلات الدخول المتاحة، مع توفر وظائف غير مرغوب فيها من قبل السعوديين.

٥. القضاء نهائياً على الاقتصاد الخفي أمر في غاية الصعوبة، سواء في الدول المتقدمة والنامية، وسوف يبقى موازيًا للاقتصاد الرسمي، من الواضح أن الحلول السليمة هي التي تتفهم الأسباب التي أدت إلى نمو الاقتصاد الخفي، ومن ثَمَّ وضع الحواجز غير المحفزة أمام الراغبين في الدخول إلى هذا الاقتصاد وزيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي إلى الدرجة التي تلغي أهمية الدخول أو الاستمرار في الاقتصاد الخفي، من خلال تسهيل الإجراءات والتمويل وخلق

الفرص وخفض التكاليف نسبيًا إلى الاقتصاد الخفي، حتى تصبح منافع الدخول إليه هامشية

ثانياً: التوصيات: -

وتقدم هذه الدراسة توصيات لواضعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

١. تحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل والوصول إلى الأسواق حتى تستطيع العمالة والشركات غير الرسمية أن تصبح منتجة بما يمكنها من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي

٢. تحسين نظم الحوكمة ومناخ الأعمال وتمكين الحكومة الإلكترونية بشكل دوري ومستمر حتى يمكن للاقتصاد الرسمي الازدهار

٣. ضرورة وجود نظام موحد للضرائب في المملكة مع تحديد عقوبات مشددة للتهرب الضريبي مما سيكون له أثر فعال في تقليل مستويات ونسب الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٤. ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الخفي، وتوحيد الأنظمة التي تتناوله في نظام واحد متكامل، وإنشاء هيئة مستقلة تُعنى بمكافحته ومعالجته، وإدماج الجانب المشروع منه في الاقتصاد الرسمي. وذلك بإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

٥- المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي في المملكة مع إستمرارية دعم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بهدف حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة.

٦- نشر الوعي بين المواطنين بخطورة مظاهر الاقتصاد الخفي وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وأهمية الحدِّ منه.

٧- تطبيق الفاتورة الإليكترونية لما لها فوائد ملموسة على الاقتصاد الوطني حيث توفر عدالة في المنافسة وتحد من التلاعب والغش وترفع مستويات الإلتزام الطوعي الضريبي وقلل من حجم الاقتصاد الخفي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية:

١.إبراهيم العيسوي :التنمية في عالم متغير" دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢.أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، الرياض - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠.
٣.أحمد مروة، برهم نسيم :الريادة وإدارة المشروعات، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، دون طبعة، عمان، ٢٠٠٨.
٤.حيان حسن، اقتصاد الظل أو لاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٧ م.
٥.خالد حمد محمد الحمادي، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، د.م، ٢٠٠٦.
٦.رمزي زكي، كتاب الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٧ .
٧.ريم عبد الحليم، الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريف ومراجعة تشريعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
٨.صفوت عبد السلام عوض الله– الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه – دار النهضة العربية ٢٠٠٢م.
٩.صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٠.عاطف وليم أندراوس الاقتصاد الظلي :المفاهيم، المكونات، الأسباب .مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٠
١١.عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، ٢٠٠٦ م.
١٢.عبد القادر محمد عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، جامعة الإسكندرية،٢٠٠٤، ٢٠٠٥.
١٣.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
١٤.عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية (المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة للبلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠ م
١٥.عبد الوهاب عرفة، الوجيز في مكافحة جريمة غسيل الأموال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥
١٦.علي أنور العسكري: الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة، مكتبة بستان المعرفة، بدون طبعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٧.فالح فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره، دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٢: ٢٠٠٨ م
١٨.محسن أحمد الخضيري، غسيل الأموال، الظاهرة الأسباب العلاج، مجموعة النيل العربية، مصر، ٢٠٠٣
١٩.محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد: "كتابة البحوث العلمية ورسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٧، الطبعة الأولي.
٢٠.النجار فايز جمعة صالح، مجد العلي عبد بالستار :الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١م.
٢١.نسرين عبد الحميد نبيه، الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٨ م.
٢٢.نسرين عبد الحميد نبيه، الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٨ م.

-ثانياُ: رسائل الماجستير والدكتوراه: -

١.حامد المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيارت الاقتصادية - الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من١٩٧٠: ٢٠٠٩ ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
٢.رشيدة حمودة، استراتجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة" دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر " ٢٠١٢م بحث تكميلي لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس سطيف.
٣.صقر بن هلال المطيري، مذكرة ماجستير حول جريمة غسل الأموال، الرياض،٢٠٠٤.
٤.فهد السبيعي، الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٢: ٢٠٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة- الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
٥.ليلي كامل عبد الله البهنساوي، الأنشطة غير المنظرة للمرأة بالقطاع غير الرسمي رسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ٢٠٠٣ م.
٦.محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، بحث لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، غير منشور، كلية الدراسات العليا جامعة سعد دحلب، البليدة، ٢٠٠٥ م.
٧.فهيم عايد، الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة طنطا، ص ٣١

-ثالثاً: الأبحاث والمقالات:

١.حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية.
٢.عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار الحوار المتمدن-العدد : ٣٣١٩ ٩ /٦ ٢٠١١
٣.فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي :الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣١ ، مارس ٢٠٠٢م صندوق النقد الدولي ، واشنطن، ، ص .٢.
٤.فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال،" نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠ ، مارس٢٠٠٢ م، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
٥.كاثرين كوتشا هلبلينج" .حواجز مشاركة القطاع غير الرسمي في الديمقراطيات الناشئة ."مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد ٢٢. .
٦.نازك حامد الهاشمي الاقتصاد الخفي ، شبكة عزة الإخبارية، ١٩ يونيو، ١٠١٣ م.
٧.يسرى العزباوى وسيف الخوانكي، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع الغير رسمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، إبريل ٢٠١٦.

رابعاً: المراجع بالإنجليزية:

1.
2.Elshamy, H.M. (2015), "Measuring the Informal Economy in Egypt ", International Journal of Business Management and Economic Research,Vol. 6, No. 2.
3.Elveren, A. Y. and Ozgur, G., (2016),"The Effect of Informal Economy on Income Inequality: Evidence from Turkey ", PanoEconomicus , ,
4.Kar, S. and Saha, Sh.(Dec. 2012),"Corruption ,Shadow Economy and Income Inequality :Evidence from Asia",IZADP, No. 7106 .
5.Nazier, H. and Ramadan, R.(Dec. 2014) ,"Informality and Poverty : a Causality Dilemma with Application to

Egypt ", Economic Research Forum ,Working Paper Series.

6.Rosser, B.J.(March 2000),"Income Inequality and the Informal Economy in Transition Economies ",Journal of Corporative Economics, ,Vol. 28, No. 1.

7.Schneider ,July 2002,P 3;Schneider, F. and Enste,D.(March2000),"Shadow Economies: Size ,Causes ,and Consequences", Journal of Economic Literature,Vol .XXXVIII , P 82.

المراجع بالفرنسية:

1.Daniel Kaufman : corruption et développement, finances& Développement, Mars, 1998..